قضيّة العنصريّة والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصريّة والتمييز العنصري

محمد فائق (*)

أولا : مقدمة

مع ثورة العلم والتكنولوجيا و ما ترتب عليها من ثورة في وسائل الاتصال والمعلومات، أصبحنا في عالم انكمشت فيه المسافات وأصبحت شعوبه تعيش على مرأى ومسمع من بعضها البعض حتى وصفوه بالقرية الالكترونية، وأوجد ذلك نظرة جديدة لكثير من مشاكل العالم التي لم يعد من الممكن علاجها محلياً، وأصبح علاجها بالضرورة على مستوى الكوكب. ومن هنا جاءت سلسلة من المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة حول البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية.

ويأتي المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب و ما يتصل بذلك من تعصب، امتداداً لهذه السلسلة من المؤتمرات.

كما يجيء في وقت انتشرت فيه حروب التطهير العرقي كما هو الحال في إفريقيا وشرق أوروبا، والحروب الأهلية القائمة على العرق أو الطائفة أو القبيلة أو الدين.

---

* الأمين العام للمنظمّة العربيّة لحقوق الإنسان ونائب رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان.

كما تشتد حملات الكراهية ضد الأجانب في الدول الأوروبية وأصبح من الممكن وضع شعوب بكاملها تحت الحصار والعقاب. كما في العراق أو وصم جماعات بكاملها بصفة الإرهاب وعقابها بقرار من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي فلسطين يتعرض الشعب إلى ممارسات عنصرية من جانب إسرائيل وقوانين عنصرية ومحاولة لفرض حلول عنصرية بإقامة نظام شبيه بنظام الفصل العنصري الذي أسقطه الأفارقة في جنوب إفريقيا – وما أشبه نظام المستوطنات الإسرائيلية بنظام البانتوستانات الذي رفضه الأفارقة في جنوب إفريقيا.

ويجيء هذا المؤتمر في وقت ظهرت فيه تداعيات العولمة وجوانبها السلبية وما يتصل بها من محاولات الهيمنة والاستقطاب الكامل للقوة، ومحاولات التصدي لهذا الاستقطاب من قبل التنظيمات المدنية والشعبية في العالم من جهة وما يجلبه ذلك كله من عنف واضطراب في العالم من جهة أخرى.

وكما هي العادة في كل المؤتمرات العالمية السابقة، بدأ التحضير لهذا المؤتمر منذ أكثر من عامين من موعد انعقاده الذى تقرر في آخر أغسطس وأوائل سبتمبر القادم. وذلك بعقد عدة مؤتمرات على المستوى الرسمي وأخرى على مستوى المنظمات غير الحكومية وكذلك الخبراء.

ويعقد المؤتمر النهائي في دربن بجنوب إفريقيا على مستوى الحكومات، كما يسبقه – كما هى العادة – مؤتمر للمنظمات غير الحكومية يبحث نفس جدول أعمال المؤتمر الرسمي.

وهناك اختلاف كبير بين المؤتمرين، فمؤتمر الحكومات يخضع للضغوط الدولية وتوازن القوى الدولية، بعكس الثانى الذي يتحرر إلى حد كبير من هذه الضغوط. ويأتي أكثر تعبيراً عن الضمير العالمي وتطبيقاً للقيم الواردة في المواثيق الدولية. و بالتالي فإن المؤتمرات الشعبية تكون أكثر حيوية وأكثر تعبيراً عن هموم الشعوب في العالم الثالث. وقد كان تأثيرها كبيراً في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 1993حيث كان في نفس المبنى الذى عقد

فيه المؤتمر الحكومي. ثم بدأت سياسة إبعاد مؤتمرات المنظمات غير الحكومية جغرافيا في أماكن أخرى وتقليص فرص تحدث هذه المنظمات في المؤتمر الحكومي.

ثانيا : قضية العنصرية

1 ـ مفهوم العنصرية

ويشتمل مفهوم التمييز الذى تستخدمه منظمات حقوق الإنسان، كل أشكال التمييز وفي مقدمتها التمييز العنصري الذي يميز بين الأجناس والجماعات الإثنية تمييزاً سلبياً أي يضعها في مرتبات غير متكافئة بقصد إبراز نقائص جماعات منها وتفوق أخرى عليها معتمداً على الخصائص الذاتية لقوم أو لطبقة أو لجنس أو لشخص ومرتبة الدونية العقلية أو الفكرية أو الروحية (برهان غليون) .

وذلك يختلف بطبيعة الحال عن التمييز الإيجابي الذي يقوم به علم الأجناس لمعرفة خصائص قوم واختلافه عن الأقوام الأخرى وهو لا يتضمن أي حط من قيمة هذه الخصائص وبالتالي من قيمة حاملها.

والتمييز هو أحد آليات السيطرة الرئيسية ومحاولة إخضاع فئة لفئة أخرى بشكل مستمر، وإضفاء الشرعية على هذا الإخضاع في نظر الخاضعين أنفسهم وفي نظر الذين يمارسون السيطرة أيضاً وبالتالي ضمان إعادة علاقات السيطرة والخضوع في الوعي وفي الخيال.

وهناك درجتان من التمييز الأولى «التحيز العنصري» Racial Prejudice وهي مجرد حالة عقلية كأن يعتقد فرد أو جماعة أو عنصر أنه أرفع شأناً من غيره من العناصر ويطلق علماء النفس على هذه الظاهرة «توكيد العنصر» Ethno-Centrism أما الدرجة الثانية فهي التمييز العنصري Racial Discrimination وهذا يرتبط بعمل أو بفعل سواء كان هذا العمل فردياً أو جماعياً. ووظيفة التحيز

هى وظيفة نفسية فقط. بينما التمييز العنصري وظيفته فرض وضع اجتماعي خاص لكل عنصر ومن خلاله تتمكن المجموعات التي تملك النفوذ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من تمكين سيطرتها وقوتها علي الجماعات المستضعفة رغبة منها في بقاء الوضع الاجتماعى لكل مجموعة على ما هو عليه. وهذا التحيز بدرجتيه هو الذى تسبب في كثير من المشاكل العنصرية مثل الفاشية والاضطهاد للسامية Anti-Semitism وكراهية الأجانب Xenophobia وغيرها من المظاهر.

2 ـ الوسائل المختلفة للتمييز

ولأن التمييز أو العنصرية ارتبط في الأساس بالرغبة في الاستغلال والسيطرة فنجد أنه كلما سقطت الأسس التى قام عليها التمييز كانت هناك دائماً إمكانية لإفراز وسائل وأفكار جديدة لممارسة هذا التمييز بوسائل أخرى.

فبدأت سياسة التمييز العنصرى في العصر الحديث بامتياز الجنس النوردي(أو الآري كما يطلق عليه) حيث اراد فلاسفة العنصرية أن يجمدوا الأوضاع الطبقية على ما كانت عليه ولم يجدوا من الوسائل ما يبرر ذلك سوى الادعاء باختلاف الدماء بين الطبقة الارستقراطية والطبقات العاملة. فالطبقات الارستقراطية الأوروبية ترجع في أصولها إلى الدماء التيتونية أو (النردية) بحجة أن التيتون(Teutonic) هم الذين أسقطوا الدولة الرومانية وكونوا طبقة ارستقراطية استمرت محافظة علي ارستقراطيتها ودمائها من ذلك الحين، وأصبح هناك منظرون وفلاسفة للعنصرية يقسمون سلالات البشرية إلى بيضاء وصفراء وسوداء ويعتبرون الجنس الأبيض قاصراً على النورديين لأن الالبيين في نظرهم من أصل أصفر أو أنهم دماء مغولية أما جنس البحر الأبيض المتوسط ففيهم دماء زنجية. وأن الجنس الأبيض «النوردي» هو الذى يمتلك كل الصفات والمميزات التى تؤهله لقيادة العالم. ومن هنا ظهرت نظرية النقاء العنصري التي قامت على أساسها النازية الألمانية.

وبعد أن أثبتت الدراسات الإنتروبولوجية أن الألمان ليسوا من جنس واحد، وأن العنصر النوردي فيها أقلية تحولت العنصرية في ألمانيا من اقتصارها على الجنس(النوردي) إلى الشعب الألماني جميعه. وتحول الاضطهاد العنصري والانحطاط الجنسي إلى فئات معينة مثل اليهود.

والحقيقة أن العنصرية الألمانية في الرايخ الثالث (النازية) كانت ترمي أيضاً إلى وحدة ألمانيا الكبرى- أي ضم المناطق التي يسكنها الألمان في الدول المجاورة لألمانيا (النمسا، تشيكوسلوفاكيا، والدنمارك وفرنسا وبولندا وغيرها) ومطالبة الألمان في القارات الأخرى في العالم الجديد وأستراليا وغيرها وعددهم 30 مليونا في ذلك العهد بالولاء للرايخ الثالث.

والعجيب أنّ اليهود في إسرائيل يمارسون نفس الأساليب التي كانت تمارس ضدهم ويطالبون جميع اليهود في العالم بالولاء لإسرائيل ويباشرون التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين بالقوانين(قانون العودة وقوانين عديدة أخرى) وبالممارسة التى تنم عن نظرتهم الدونية للفلسطينيين . وهكذا نجد أن النازية تعود مرة أخرى على يد ضحاياها.

واتخذ التمييز العنصري شكلاً جديداً في فترة الكشوف الجغرافية التي أدت إلى اكتشاف العالم الجديد واكتشاف سواحل افريقيا الغربية ورأس الرجاء الصالح، وظهور أجناس متعددة مختلفة وكان من الضرورى تبرير التوسع والاستعمار الاستيطانى والطريقة الوحشية التي أقدم عليها المستعمرون في إفريقيا، بإلصاق أوصاف دونية ووحشية على السكان الأصليين معتمدين على التمييز البيولوجى وكان في ذلك أيضاً تبرير لأبشع ألوان التمييز وهي تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والتي بدأتها إسبانيا والبرتغال ثم نافسها فيها كل من البريطانيين والهولنديين والبلجيك والدنمارك والألمان والفرنسيين والسويديين واستمرت حوالي قرن ونصف راح ضحيتها أعداد هائلة من الأفارقة.

ورغم أنه لاتوجد إحصائيات دقيقة إلا إن البعض يقدرون عدد الضحايا بأربعين مليون إفريقي وصل نصفهم فقط إلى الولايات المتحدة فيما عرف بالمثلث العظيم(Great Triangle) في المحيط الأطلسي. وكان الضلع الأول من هذا المثلث يتجه من أوروبا إلى غرب افريقيا، وكانت السفن السائرة في هذا الطريق تحمل غالبا القماش والخرز والأسلحة النارية والخمور، أما الضلع الثاني فكان يتجه من غرب إفريقيا إلى العالم الجديد محملاً بالعبيد الذين يباعون في أمريكا ثم أخيراً تعود هذه السفن في ضلعها الثالث إلى أوروبا حاملة معها السكر والطباق والقطن والمعادن المختلفة.

ثم عرف التمييز الديني بشكل واسع عندما حاول البرتغاليون تأييد استغلالهم لهذه المناطق بسند ديني لأنهم كانوا يحملون السيوف في يدهم اليمني بقصد الاستعمار والاستغلال والإنجيل في يدهم اليسري لإرضاء الكنيسة ولإرضاء الحافز الديني لدى أفراد الشعب والطبقة الحاكمة. وقد كافأهم البابا بأن أعطاهم الحق في الاستعمار واحتكار استغلال المناطق الإفريقية ورأس الرجاء الصالح (رأس العواصف).

وارتبطت منذ ذلك الوقت فكرة الامتياز الأوروبي والانحطاط لغير الأوروبيين بالدين، فالسكّان الأصليّون غير مسيحيين ولذلك فهم منحطون. وتوسعت الكنيسة في إرسال البعثات التبشيرية.

أما العنصرية على نطاقها الواسع والتي ارتبطت باللون فلم تظهر إلا مع بداية القرن التاسع عشر وبعد أن كثر عدد السكّان الأصليين الذين تحولوا إلى الدين المسيحي على يد المبشرين، وأصبح الدين غير كاف لتمييز الأوروبيين، فأصبح التمييز بين الأبيض وغير الأبيض معتمداً على لون البشرة.

وهكذا كانت تظهر وسائل جديدة من التمييز لاستمرار السيطرة والهيمنة. منها ما ابتدعه الفرنسيون أصحاب الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان عندما أصدروا قانون الاستيعاب (Assimilation) في مستعمراتهم الإفريقية

والذى يميز بين المتمدّنين Civilized وغير المتمدنين بدلاً من الأسود والأبيض أو الإفريقي والأوروبي، بأن جعل المتمدّن هو من يجيد لغة أوروبية ويتصرف كأوروبي ويقبل قانون الأحوال الشخصية الأوروبي. ومعنى ذلك أنهم يدمجون قلة من الأفارقة في مجتمعاتهم بشرط أن يتخلوا عن انتماءاتهم الإفريقية .

– ومع الاستعمار الاستيطاني في إفريقيا ابتدع الاستعمار ألواناً أخرى من التمييز كان من أخطرها سياسة «الفصل العنصري» أو«الابارتهيد» في الجنوب الإفريقي والتي ناضل الأفارقة نضالاً مريراً لإنهائها.

3 - نماذج جديدة للتمييز

وطالما أن الهدف الأساسي من التمييز هو الهيمنة أو السيطرة أو التهميش فسنجد باستمرار أشكالا جديدة لا علاقة لها بالعنصرية الفجة التي شهدها منتصف القرن العشرين ولكنها تؤدّي نفس الدور بطريقة أكثر تهذيبا وإن كانت ملتوية أحياناً.

أ. النظرية العنصرية في الثقافة

ويظهر ذلك في الانتقال من النظرية البيولوجية للعنصرية القائمة على تأكيد وجود علاقة ضرورية بين الموروثات البيولوجية وأنماط السلوك والتفكير إلى النظرية الثقافية التي تؤكد ارتباط سلوك الجماعات وتفكيرها بالخيارات الثقافية الأولى. وفي هذه الحالة تكون دونية الغير راجعة إلى خياراته الثقافية أي تخلفها أو لاعقلانيتها أو بمعنى أصح فساد ثقافته. (برهان غليون).

وبالتالي فتكون هناك ضرورة لتغيير هذه الثقافة واللحاق بثقافة العصر للخروج من هذه الدونية.

وإذا كان الاستعمار قد حقق ذلك في الماضى بإحلال ثقافته محل الثقافات الإفريقية القديمة في المستعمرات التي دخلها، إذ حلت محلها الفرانكوفونية والانجلوفونية فقد تم له ذلك من خلال تواجده المباشر ووضع القوانين والسياسات الاستعمارية التي حققت ذلك.

أما اليوم فيمكن أن يتحقق هذا كله من خلال تعاظم وسائل الاتصال المرئية والمسموعة ومن خلال شبكات الانترنت والسينما والفيديو ألخ ....

ولا شك أن نظريات صدام الحضارات لهانجنتون تفصح عن هذا الاتجاه وتدعم هذا الاتجاه العنصري.

ب ـ العنصرية الكوكبية

من سلبيات العولمة الاستقطاب الشديد للفقر والاستقطاب الشديد للثراء أيضاً داخل المجتمعات وبينها ومن هنا تزداد الهوة بين من يملك ومن لا يملك أو من يعرف و من لا يعرف بمعنى أصح .

وجاءت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية – وخاصة اتفاقية الملكية الفكرية(Trips) لتضع قيوداً شديدة وقاسية على نقل التكنولوجيا بل وعلى الدواء.

فوائد العولمة غير متساوية وقد عمقت عدم المساواة

وقد أشارت حلقة بحث خبراء منع الصراعات الإثنية والعنصرية في إفريقيا والتي عقدت في أديس ابابا إلى أن إعادة الهيكلة التي أجبرت الدول الأفريقية على القيام بها في الثمانينات والتسعينات وتهميش دور هذه الدول عن طريق العولمة الاقتصادية، وفوق ذلك عبء الديون الثقيل، من الأسباب الرئيسية لسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية في القارة ولزيادة حدة الصراعات الإثنية والعنصرية.

وأشارت حلقة بحث الخبراء التي عقدت في آسيا(بنكوك) أنه قد صاحب العولمة مزيد من التقييد في سياسات الهجرة واللجوء في البلاد الأكثر تقدماً بالإضافة إلى أن تردي سياسات العمل في الدول النامية أدى إلى زيادة عمليات الاتجار في البشر والهجرة غير القانونية.

4 - العوامل التي تولد العنصرية

عقدت حلقة بحث في جنيف حول العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تساهم في العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري(ديسمبر / كانون الأوّل 1990).

(أ) أوضحت الدراسة أن من أسباب ذلك هو الغزو والبحث عن رهائن للرق العنصري وإقامة العزل العنصري وخلق أيدلوجيا عنصرية وتطبيق قوانين الاقتصاد العنصري والإمبريالية.

(ب) التمييز العنصري لايقوم على أساس لون البشرة والعرق فقط ولكن أيضا يمكن أن يكون على أساس النسب والأصل الوطني أو الإثني، والدين، والأصل الاجتماعي، والرأي السياسي.

(جـ) وأن العنصرية ليست فطرية وإنما هي نتاج البيئة، وتعود جذورها العميقة إلى الجهل وازدراء الآخرين والأنانية والتعطش إلى السلطة وعقدة التفوق والرغبة في الهيمنة .

(د) وبعض عوامل التمييز العنصري ذات طابع تاريخي مثل رسم الحدود بطريقة مصطنعة وتعسفية.

(هـ) أشارت الدراسة إلى ضرورة أن تتحمل الدول مسؤولية تتجاوز إقامة نظام قانوني مناسب إلى الالتزام باتخاذ تدابير تثقيفية لمكافحة الأفكار المسبقة.

ثالثا : التحضيرات الأساسية للمؤتمر

1 ـ أهداف المؤتمر

تقوم المفوضة السامية لحقوق الإنسان «السيدة مارى روبنسون» بالإعداد للمؤتمر الذى حملت فكرته منذ بداية عملها بدوافع إنسانية حقيقية. وقد أصدرت مع الزعيم نيلسون مانديلا وتوقيع 74 رئيساً وشخصية عالمية بياناً عن هذا المؤتمر تحت عنوان«رؤية للقرن الحادي والعشرين» في أكتوبر / تشرين الأوّل 2000 تكلمت فيه عن التسامح والتنوع . وحددت هدفين للمؤتمر هما أولا: النظر إلى أي مدى أمكن تحقيق طموحات الأمم المتحدة خلال ثلاثة عقود من العمل لمحاربة العنصرية . وثانياً: اعتماد مخطط للعمل لوضع المقاييس والقواعد والحلول.

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وثيقة تفصّل هذه الأهداف وتحددها في سبع نقاط منها تقييم العقبات، وضمان احترام المواثيق التي تناهض العنصرية، وتوعية الرأي العام ببرامج الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية، وتحليل الدوافع، وتقديم توصيات لاعتماد تدابير جديدة وطنية وإقليمية ودولية تهدف إلى مكافحة العنصرية، وأخيراً توفير الموارد المالية.

2 ـ الإشكاليات الأساسية في المؤتمر

– لقد واجه هذا المؤتمر على المستوى المركزى صعوبات عديدة منذ بداية التحضير له من الخلاف الشديد حول جدول أعمال المؤتمر إلى مشروع البيان الختامي الذى مايزال حتى هذه اللحظة يثير خلافات شديدة.

فالولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية لا تريد أن تتحمل مسؤولية الممارسات العنصرية الخطيرة التي عانت منها البشرية في الماضي: الاستعمار، والرق عبر المحيط الأطلسي والذي شاركت فيه دول أوروبا، وتجارة السلاح وإغراق مناطق النزاع بها، وحروب الماس.

وتريد هذه الدول أن تحصر المؤتمر في مواضيع العنف الحالي، والتعصب الديني والتمييز ضد المرأة والطفل والحروب الإثنية والطائفية، وهي أمور تتحمل مسؤوليتها، من وجهة نظرهم، دول العالم الثالث. وبالتالي تلقي بالتبعية على هذه المجتمعات المتخلفة.

أما على المستوى الإقليمي فقد كانت المؤتمرات التحضيرية سواء على مستوى الخبراء أو الحكومات أو المنظمات غير الحكومية قادرة على الخروج بتوصيات تعكس بصدق هموم شعوب المنطقة وتقديم دراسات واقعية، ولم يكن من الصعب التوصل إلى ذلك لغياب الدول الصناعية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية.

عندما عاد الأمر للتحضير المركزي وقدم مشروع الوثيقة النهائية فوجىء الجميع بأنها تجاهلت تماماً المؤتمرات التحضيرية الإقليمية وخاصة في آسيا وإفريقيا، ولم تشر من قريب أو بعيد إلى ما تم في المؤتمرات غير الحكومية واعترض الجميع على هذه الوثيقة.

وكان أمامهم إما عمل وثيقة جديدة أو إدخال تعديلات على الوثيقة المقدمة. وانتهى الأمر إلى ضم توصيات المؤتمرات كلها إلى الوثيقة المقدمة ومناقشتها جملة. وكانت النتيجة أن أُنهي الاجتماعان الأول والثاني المخصّصان لإقرار هذه الوثيقة ولم تتفق الدول إلا على مقدمة المشروع فقط مما اضطر المفوضة السامية إلى تخصيص اجتماع ثالث لإقرار هذه الوثيقة.

وحقيقة المشكلة أن هذا المؤتمر يعقد في ظل نظام غير ديمقراطي، أصبحت فيه المجتمعات الصناعية تمارس تمييزا منهجياً ومنظماً تجاه جميع الشعوب النامية عندما تنظر إليها بوصفها شعوباً غير ذات أهلية للمشاركة في المسؤوليات العالمية، وذلك إنطلاقاً من أن هذه الشعوب لا تملك القدر نفسه من النمو العلمي والتقني والحضاري الذي يجعلها أهلا لذلك.

وربما يفسر ذلك الموقف الغريب الذي تقفه الولايات المتحدة في محاولة فرض أجندتها بمصادرة أهم الموضوعات التي خرجت بها المؤتمرات الإقليمية

التحضيرية والتي تعكس هموم هذه الشعوب وعلى رأسها موضوعان أصبحا أزمة المؤتمر حاليا بعد تهديد أمريكا بعدم الحضور وحجب التمويل عن المؤتمر إذا لم يصرف النظر تماماً عنها. وقد تم ذلك بطريقة فجة جاءت في تصريحات المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم كولين باول نفسه.

أما الموضوعان فأحدهما خرج من المؤتمرات التحضيرية في إفريقيا والثاني عن المؤتمرات التحضيرية في آسيا وهما التعويضات عما أصاب إفريقيا في الماضي والثاني يتعلق بوصف إسرائيل بالعنصرية.

أ ـ قضية التعويضات

فقد رأى الأفارقة ضرورة إدراج موضوع ضحايا العنصرية وفي مقدمتها الرق عبر المحيط الهادي وضحايا الفترة الاستعمارية، وتصحيح هذه الأوضاع بالاعتذار لإفريقيا والإفريقيين، وألا يكون ذلك بالهمس ولكن برفع الغبن الذي وقع عليها بتقديم التعويضات المناسبة لإفريقيا.

ويرفض الأمريكيون هذا المنطق بإدعاء أنهم لايريدون إغراق المؤتمر في الماضي وضرورة النظر إلى المستقبل كما أنهم يرفضون أن يتحول المؤتمر إلى مؤتمر جباية كما يقولون.

وحقيقة الأمر أن إفريقيا عانت معاناة شديدة من الاستعمار الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنصرية والتمييز العنصري وكان سبباً في تحطيم التوازن الداخلي الذي تقوم عليه أسس التنمية والتطور الذاتي. كما كانت الدول الاستعمارية سبباً في حرب الإبادة والحروب الأهلية في إفريقيا. فهي التي كدست الأسلحة في يد القبائل وقامت باستعدائها ضد بعضها البعض سواء كان ذلك في فترة تجارة الرقيق أو اثناء الحرب الباردة. ولا تزال الأسلحة الغربية تجد طريقها إلى مناطق النزاع من خلال تجار الأسلحة والمرتزقة الأوروبيين.

ب ـ قضية إسرائيل والعنصرية

تبلورت ملامح هذه الأزمة في مؤتمر عمّان للمنظمات غير الحكومية عندما أصبحت قضية فلسطين هي موضوع المؤتمر الأساسي وقدمت عدة دراسات ومعلومات وشهادات حية من داخل الأرض المحتلة عن الممارسات العنصرية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين سواء في الأرض المحتلة أو داخل الخط الأخضر.

وطرح المؤتمر المطالبة بإحياء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذى يساوي بين العنصرية والصهيونية، وهي المرة الأولى التي يطرح فيها مثل هذا المطلب في محفل دولى منذ إلغاء هذا القرار في عام 1991، الذي جاء ظاهرة فريدة وغريبة من جانب الأمم المتحدة بسبب اختلال ميزان القوى في المنظمة الدولية وهيمنة الولايات المتحدة عليها.

وقد أثار هذا الطرح في مؤتمر عمّان ردود أفعال كبيرة في صفوف المنظمات الصهيونية ولدى الإدارة الأمريكية خاصة وأن المؤتمر تبنى ستة مطالب بالنسبة للقضية الفلسطينية وجاء المؤتمر الآسيوى للحكومات ليتبنى بدوره التوجهات الرئيسية التي سادت في هذا المؤتمر، كما تبناه بالمثل مؤتمر المنظمات غير الحكومية في كاتمندو.

وفي اعتقادنا أن مؤتمر دربن سيكون فرصة لفضح عنصرية إسرائيل على الأقل في مؤتمر المنظمات غير الحكومية وكشف مدى التحيز الأمريكى إلى حد تأييد عنصرية إسرائيل.

3 ـ القضايا العربية في المؤتمرات التحضيرية

حظيت قضايا الوطن العربي باهتمام كبير في المؤتمرات التحضيرية ولكنها تفاوتت حسب السياق الإقليمي. وفيما يلي أهم النقاط التي أثيرت وتتعلق بالعرب بشكل مباشر:

أ – القضية الفلسطينية

علاوة علي ما أثاره مؤتمر عمّان حول الربط من جديد بين الصهيونية والعنصرية فقد تبنى المؤتمر المطالب التالية:

1 ـ إدانة كل أشكال التمييز العنصري الإسرائيلي، وإلغاء القوانين والسياسات العنصرية التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي تجاه شعب فلسطين.

2 ـ مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر والأراضى الفلسطينية المحتلة.

3 ـ استئناف عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن انطباق هذه الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4 ـ محاكمة المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني.

5 ـ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضى الفلسطينية.

ب ـ إدعاءات الرق في بعض البلاد العربية

تعرض مؤتمر بوتسوانا لظاهرة الرق والأشكال الشبيهة بالرق في بلدين عربيين هما (السودان، وموريتانيا) وذلك من بين ثلاثة بلدان خصّت بالذكر في البيان الختامي وكانت الثالثة الكاميرون.

جرت محاولات للزج بعبارة «الرق عبر الصحراء» أسوة بالرق عبر المحيط الأطلسي في إشارة إلى مسؤولية العرب في تجارة الرقيق، وبطبيعة الحال هناك فارق كبير عندما تقوم الحكومات الأوروبية نفسها بهذه التجارة وأن يتورط بعض العرب شأنهم شأن بعض القبائل الإفريقية في هذه الجريمة. ونحن بطبيعة الحال ندين أولئك جميعاً.

ج ـ معاداة السامية والإسلاموفوبيا

الربط بين معاداة السامية والاسلاموفوبيا. ورغم أن تعبير «اسلاموفوبيا» من اقتراح عربي إلا أننا لانرتاح لهذا الاستخدام فالسامية عرق والإسلام دين فلا مجال للربط بينهما وهناك اقتراح بمحاولة إلغاء الاثنين معاً باعتبار أن معاداة السامية لم يعد لها وجود إلا في محاولة ابتزاز الآخرين كما أن العرب هم ساميون أيضاً.

د ـ التمييز ضد المرأة

التمييز ضد المرأة بالإضافة إلى التحيز المزدوج الذى تعاني منه النساء في بعض المناطق أو بعض الأطر مثل قضايا المرأة الفلسطينية في إطار التمييز الناتج عن النوع ثم في ظل الاحتلال. وحقيقة الأمر أن وضع المرأة في الوطن العربي مازال متخلفاً بسبب نظرة المجتمع والملاحظ أن موقف الحكومات العربية بالنسبة للمرأة أكثر تقدماً من نظرة المجتمع وقد ظهر ذلك جلياً في مصر والكويت.

هـ ـ أثار مؤتمر بوتسوانا قضية التمييز الثقافي بالنسبة للبربر (الأمازيغية) في المغرب ومواقف الاستبعاد والاقصاء لبعض الإسلاميين. والواقع أنه في الوطن العربي كلما وجدت قوميات أو طوائف مغايرة للأغلبية تظهر المشاكل بالنسبة لها وتتدهور حالة حقوق الإنسان بشكل عام حيث يقع الغبن على هذه الفئات مرتين مرة باعتبارهم مواطنين والأخرى باعتبارهم أقلية.

و ـ العمالة الأجنبية العربية في أوروبا وما يلاقونه من تعصب وكراهية تزداد باستمرار بتزايد القسوة ضد الأجانب من ناحية وبالقوانين التي تزيد من تفاقم هذه المشكلة.

ودعي مؤتمر عمان إلى حل مشاكل الأقوام والجماعات الإثنية والطائفية على أساس حقوق المواطنة الكا[illegible] بادىء حقوق الإنسان.

ز ـ العمالة العربية والأجنبية في الخليج

هناك العديد من المشاكل تلاقيها العمالة في دول الخليج منها موضوع الكفيل، وطالب مؤتمر عمان بإلغاء هذا النظام.

وأيضاً قضية العمالة الآسيوية في الخليج وخاصة الآسيويات العاملات في الخدمة المنزلية. وقد اهتمت المنظمة العربية بهذا الموضوع ونظمت في القاهرة اجتماعاً ضم ممثلين لشبكات آسيوية تعمل في هذا المجال مع المنظمات العربية الآسيوية المنضمة إلى المنظمة العربية.

رابعا : مكافحة العنصرية

1 ـ لاشك أن هذا المؤتمر سيكون له مردود كبير في زيادة الوعي بالمشاكل المرتبطة بالعنصرية في الوطن العربي وما يعاني منه العرب أيضاً. كما أنه سيعطي شرعية العمل على مستوى عالمي من أجل القضاء على العنصرية.

2 ـ لاشك أن وجود مواثيق دولية عديدة لمناهضة العنصرية والدعوة المستمرة لاستكمال انضمام جميع دول العالم لها والتصديق عليها دستورياً هو أمر مفيد ويعطي الشرعية لمناهضي العنصرية في التحرك ولكنه لا ينهي العنصرية التي تحتاج إلى جهود مستمرة وبالتالي فإن قرارات مؤتمر دربن وإن كانت مهمة لتعزيز الحركة المقاومة للعنصرية إلا أنها لا تنهي العنصرية . وبالتالي لا بد من التفكير من الآن ماذا بعد دربن، وكيفية الاستفادة من التعبئة الهائلة التي قام بها المؤتمر وخاصة في فترة التحضير.

3 ـ لابد أن ندرك أن جوهر مقاومة العنصرية هو تحقيق المساواة وهذا يحتاج إلي دعم الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان بجميع مجالاتها السياسية والمدنية جنباً إلى جنب مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتأكيد على مفهوم التنمية الإنسانية التي أصبحت حقاً من حقوق الإنسان.

4 ـ وعندما نتكلم عن حقوق الإنسان فنحن نتكلم عن شيء محدد وهو الاتفاقات العديدة المرتبطة بحقوق الإنسان والتي أصبحت جزءاً من القانون الدولي، أما الديمقراطية فلا يوجد لها نموذج معين معترف به دولياً وإنما من حق كل مجتمع أن يختار نظام الحكم الذى يراه فلا بد هنا من توظيف الديمقراطية التي تقضي على العنصرية.

فهي الديمقراطية التي تقيم حكم القانون الذى بدونه لا تتحقق المساواة وتسمح بالتعددية وتداول السلطة وإقامة مجتمع مدني قوي – وفي رأيي أيضاً أن الدولة القوية مازالت ضرورية وخاصة في العالم الثالث بشرط أن تكون دولة المؤسسات وليست الدولة التي تنحصر في فرد أو عائلة.

وينبغي ألا تكون هذه الديمقراطية مجرد ديمقراطية الأغلبية فقط، فالأغلبية وحدها لا تحقق الديمقراطية حيث لا تضمن المشاركة وخاصة للفئات المهمشة والأقليات والمطلوب أن تكون «الديمقراطية التي تتسع لكل المواطنين Inclusive Democracy تشرك الأقلية ولا تستبعدها.

5 ـ وأخيراً أقول إن الأمم المتحدة رغم أنها فقدت الكثير من فاعليتها في تنفيذ قراراتها وفي علاج الأزمات، إلا أنها ما زالت تملك العديد من المواثيق والاعلانات والعهود التي تعكس القيم الإنسانية التي تستطيع أن تعبّىء حولها شعوب الأرض في مواجهة القوى الفاعلة الجديدة، ويأتى هذا المؤتمر ليدعم من هذه القيم ويعبّىء شعوراً قوياً ضد العنصرية وضد التمييز وضد الانتقائية والمعايير المزدوجة التي تعكس روح العنصرية.